.. وأدت سيناء لأجواء ما قبل الحادث ولكن ظلت التساؤلات.. ماذا كانت تقصد أمريكا من هذا التصريح.. هل معناه هو المرر القادم للتحرش بسيناء من جديد.. إذا من وراء المصلحة في زعزعة الأمن في سيناء.. وليس المقال هنا لبيان.. إسرائيل وامنعاه في صراعها التاريخى مع العرب..

العقارية..

الضريبة النجم.. هى الضريبة العقارية.. حيث تتصدر هموم الناس وأحاديثهم، وآمالهم ومخاوفهم.. بين الغموض والجهل والادعاء بمعرفتها حتى إذا سألت أحد موظفى الضريبة.. ما الفرق بين الضريبة العقارية والعوايد سابقا ؟ .. ولماذا من الضرورى تقديم الإقرارات لكل من يسكن العقار، أو يملكه، أو يأجره، أو يديره؟ .. ما الفائدة من عدم تحديد المسؤولية ؟ ولماذا جمع بيانات العشش والخيام والزرائب والأكشاك والحجرات والبيوت الضيقة المظلمة الفقيرة فى القرى والنجوع والأزقة ونحن متأكدون أنها لا تساوى شيء ومعظم أصحابها من مستحقى الدعم والإعانة ؟ .. هل ذلك من أجل جمع أى مال.. أن لم يكن بأحقية الضريبة يكون بفرض الغرامات على الجاهل والعاجز وغير القادر. الذى لم يدخل، أو يتعامل أو يعرف مبها.لضرائب فى حياته ؟ .. أم الموضوع ذو أغراض أخرى غير مصرح بها .. كالح، أو هربا من لوم أصحاب الثروة العقارية المستحقة للضريبة أو غير ذلك ؟ .. وهل توفير المسكن ليس مسؤولية مشتركة بين المواطن والدولة ؟ وهل بالضرورة أن يدفع المواطن ضريبة على مسكنه الخاص، أم على المسكن الإحتياطى ؟ .. وبالنسبة للنصاب الذى يجب عليه الضريبة.. هل من الممكن أن يرتفع سقفة كل خمس سنوات، كما ترتفع أسعار كافة السلع ؟ .. وكيف تعمل المصلحة على حساب الضريبة ؟ وما المبلغ الذى يجب أن يدفعه الممول الضريبى إذا اكتمل نصاب مسكنه للاستحقاق الضريبى ؟ .. وماذا سوف يحد ث له لو كان يملك فيلا ألف متر مربع بينما دخله من معاش أو غيره بالكاد يكفي احتياجاته الضرورية ؟ هل تنصح المصلحة ببيع الفيلا والسكن فى مسكن صغير حتى لا يقع تحت طائلة القانون ؟ .. أم سوف تقوم مصلحة الضرائب بالحجز عليه أو سجنه ؟ وماذا لو أن صاحب العقار مهاجرا، أو مسافرا فى رحلة طويلة إلى الخارج ولم يقد الإقرار الضريبى ؟ وأخيرا هل ما يثار من بعض رجال القانون بعدم دستورية قانون الضرائب العقارية الجديد حقيقى أم لا ؟ .. ولماذا ؟ وهل سيلغى هذا القانون كما حدث لبعض القرارات والقوانين الضريبية السابقة ؟ .. كل هذه التساؤلات وأكثر منها تدور فى عقل وفكر المواطن المصرى اليوم عن عالم الضريبة العقارية ولم تجد لها إجابة كافية.. من أحد لا الموظفين الذين فى الغالب تكون إجاباتهم للمواطن.. (ما نعرفشى قدم الإقرار وبعدين اللجنة هاتعاين وربنا يسهل).. ولا المسؤلين.. ولا أجهزة الإعلام.. فاذا كان حال المتعلمين سؤال بعضهم بعضا فى التليفونات، أو فى المنتديات الاجتماعية والمقاهى وأماكن العمل.. ثم تسمع الفتوى من هنا وهناك مليئة بالاجتهادات والمعلومات المغلوطة..

فما بالك فى النصف المعدم والأمي فى هذا البلد..نريد من وزارة المالية أن تتفضل مشكورة بالإيضاح عبر وسائل الإعلام المختلفة حتى يفهم المواطن ويستريح.. ويتصرف بوعى وإدراك المشاركة.. بدلا من تركه إلى سياط الغرمات التى تدفعه لشراء الإقرارات الضريبية من السوق السوداء وتقديمها وهو لا يستطيع الإجابة عن أسئلة فى الضريبة العقارية لأبنائه.. بينما هو فى قرارة نفسه منكسرا من أهدار حقه الأنسانى والطبيعى فى المعرفة.. و يخجل أن يبوح بهذا لأبنائه.. وحتى لا نجعله يقصد فقط الشمس الدافئة والنيل وهو يقول لولده..
(لا يابنى.. دى بلدنا أحسن بلد فى الدنيا).. ولو كان الأعلام حاضرا بين الناس لأحس وشاهد وأجاب على هذه التساؤلات بدلا من البحث الدائم على فرقعات تشغل عقول للناس وترك الكثير مما يشغلهم..

الخطاب الدينى بعد الثورة..

المراقب للخطاب الدينى فى مصر والعالم العربى منذ اندلاع أحداث الثورات العربية فى تونس ومصر وما تلاهما من أحداث متشابهة فى الانتفاضة الشعبية لتغيير النظام فى اليمن والبحرين، والمحاولات الجزائرية والمغربية فى هذا الاتجاه.. وغير المتشابهة فى ليبيا وسوريا التى سرعان ما تحولت إلى صراع عسكرى يشوبه التداخلات الغربية الداعمة عسكريا ولوجستيا.. والتى تجر خلفها المئات من علامات الاستفهام والتعجب الصامتة.. فى ظل هذه الأحداث المتلاطمة تحرك الخطاب الدينى وظهرت منه لغات ظن عالمنا الثقافى أنها قد انطوت مع التغير الحضارى للأمة، واندلاع الحس العولمى فى نفوس الحركات والانتفاضات والثورات الداعية للتغيير فى هذا العالم الصغير.. لكنه جاء موازيا للخطاب الثورى وداعما له بطريقته اللاهوتية المعهودة عليه تاريخيا فى عالم الانقلابات الدينية، أو معارضا له أحيانا.. ومن حضن العباءة الدينية تحرك هذا الخطاب فى محوريين أساسيين هما التكفير والعصبية.. فخرج من يدعوا إلى أحياء أحد الفروع الفقهية المهمة التى غيبها النظام البائد من وجهة نظره والتى رأها أضاعت الكثير من القيم الإسلامية بين المسلمين ومن يدعى الإسلام ويتحدث بمنطوق يخالف الشرع وخاصة من الساسة ورجال الفكر والثقافة والفن.. فهو يرى الحكم بالردة أو التكفير على هؤلاء مطهرة للأمة وسلام للدين للأمة والمعتدلين منهم رأوا أن هذا هو خاص بلجنة العلماء المنوط بها البعث فى الدعوة والحكم واستشهدوا فى ذلك الحكم الصادر ضد المفكر المصرى د / أبو زيد الحاصل على الحكم الشهير بالتفريق بينه وبينزوجته.. ولست فى حاجة للاستشهاد بهذا الشبخ السلفى الذى كفر دعاة العلمنية، أو الداعين لدولة مدنية مرجعيتها المواطنة والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان بالمقاييس العالمية وليست دولة مدنية بمرجعية دينية، كما يريدها البعض الأخر.. هذا الشيخ الشهير الذى شبه من يخالف المجلس العسكرى، أو ينتقده، أو يطالب بمجلس مدنى موازى ومشارك معه فى سلطات رئيس الجمهورية وصفه بالمرتد عن الدين.. أما صغار العلماء والمشايخ فقد كان خطابهم فى هذا الاتجاه